KnowWar

الاقتصاد التضامني ونضال النقابات العمّالية: مقاربة واحدة شاملة للصمود والمقاومة في فلسطين

طارق صادق

عن معرفة الحرب

مشـــروع معرفـة الحرب (الإنتـاج المعرفي في زمن الحرب واللجوء - تطوير ارضـية مشـتركة لمجال البحث في وحول سـوريا)، هو مشـروع بحثي بالتعاون بين المركز السـوري لبحوث السـياسـات ودائرة دراسـات التنمية في جامعة فيينا وجمعية مساواة ومركز دراسات التنمية في جامعة بيزيت ومركز أبحاث ومركز أبحاث وتعليم السـلام وجامعة جبال الألب الادرياتيكية كلاغنفورت .

يتبنى المشـروع وجهات نظر العلوم الاجتماعية النقدية التي تشـخص جذور وديناميات النزاع المسـلح وتعمل على تحليل الجهات الفاعلة الرئيسـية وسـياسـاتها التي تؤثر على المؤسـسـات والمجتمعات وأسـس التنمية ويقرأ النزاع من منظور العدالة الاجتماعية.

يعتمد مشروع معرفة الحرب على المحاور التالية :

- البحث عن أشكال التضامن القائمة بين وضمن المجتمعات السورية والفلسطينية واللبنانية المهمشة في لبنان.
- بلورة مفهوم اقتصادٍ تضامنيّ في سياقِ واقعٍ يرزح تحت شروط تفرضها النزاعات المسلحة الجارية في سوريا من جهة، وتلك التي يفرضها الاحتلال الاستعماري في فلسطين من جهة أخرى.
- بلورة تصوُّرٍ مفاهيميّ لنظرياتَ معرفيّةٍ تُغذي الاستراتيجيات البحثيّة التحوُّليّة.
- تطوير القدرات البحثية، والاستراتيجيات، ونظريات المعرفة للباحثين الشباب.

برنـامج معرفـة الحرب ممول من وكـالـة التنمية النمســـاوية. للمزيـد من المعلومـات الرجـاء زيـارة الموقع **https://www.know-war.net/.**

بيان المسؤولية:

فيينا، 2022 © مشروع KnowWar، جميع الحقوق محفوظة.

سلسلة منشورات مشروع KnowWar
الآراء الواردة في هذا النص تعبّر عن مؤلفيه.
صورة الغلاف: راوية موسى
الترجمة: حازم إبراهيم
التصميم: أنس عبدربه

الاقتصاد التضامني ونضال النقابات العمّالية: مقاربة واحدة شاملة للصمود والمقاومة في فلسطين

طارق صادق

دائرة الاقتصاد – جامعة بيرزيت في فلسطين[1]

ملخّص البحث

شهدت السنوات القليلة الماضية سجالات ونقاشات متنامية بخصوص البنية المثالية للاقتصاد الفلسطيني. فمن رحم أكثر من 28 عاماً من التبعية الاقتصادية المفروضة للسلطة الإسرائيلية الاستعمارية، ظهرت الحاجة إلى تغيير بنية الاقتصاد الفلسطيني ليكون أكثر تضميناً ومقاومة ضد النزعة الاستعمارية. تدرس هذه الورقة البحثية الهيكلية التأسيسية المحتملة التي يمكن أن تعزز الإجراءات الاقتصادية التضامنية والمقاومة. وتُعتبرُ النقابات العمالية التي تعرّضت للتهميش خلال حقبة ما بعد اتفاق أوسلو على يد الفصائل السياسية والسلطة الفلسطينية في صميم دراستنا الاستقصائية هذه. تشير نتائج هذه الورقة البحثية إلى أن النقابات العمالية، وهي شبكات لامركزية واسعة تناضل في سبيل الحصول على حقوق العمّال، تتمتع بهيكلية قد تكون كافية للاقتصاد التضامني الذي يدعم صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته ضد السلطة الإسرائيلية الاستعمارية.

كلمات مفتاحية

الاقتصاد التضامني، التعاونيات، الجمعيات التعاونية، الإنتاج الجماعي، النقابات العمالية، المقاومة.

المقدمة

ظهر مفهوم الاقتصاد الاجتماعي أواسط القرن التاسع عشر في المملكة المتحدة وفرنسا. وهو يشير ببساطة إلى التعاونيات التي يكون كل عضو فيها مالكاً لحصة متساوية ولصوت واحد. وفي الآونة الأخيرة، وتحديداً في أواسط تسعينيات القرن الماضي، ظهرت مقاربة مختلفة في دول أميركا اللاتينية باسم الاقتصاد التضامني. ولا يقتصر الأمر فيها على مفهوم التعاونيات؛ بل هي مقاربة من الأفعال والإنتاج الجماعيين تهدف إلى تغيير المنظومة الاجتماعية والاقتصادية، وتقترح نموذجاً اقتصادياً مختلفاً.

تعرّض النضال الفلسطيني ضد النظام الاستعماري الاستيطاني إلى التوجيه من سياسة نيوليبرالية تقودها تدخلات دولية تحت إشراف السلطة الاستعمارية. فبعد أكثر من 28 عاماً على انطلاق مسار أوسلو، كان الاقتصاد الفلسطيني يُعاني من الحرمان من جميع الموارد، حيث أُجْبِرَ على الخضوع للتبعية الكاملة للاقتصاد الإسرائيلي. وكان الباحثون يسعون إلى البحث عن نماذج بديلة للاقتصاد الفلسطيني يمكن أن تحافظ على ديمومة حالة الصمود لدى الناس وتمكّنهم من مقاومة الاستعمار الاستيطاني.

تسعى هذه الورقة البحثية أولاً إلى توصيف السياقات التاريخية والمعاصرة للاقتصاد التضامني في فلسطين. ويتمثل هدفها الثاني في تحديد البنية التي يمكن أن تدعم الاقتصاد التضامني في فلسطين. وأنا أظن أن النقابات العمالية، وعلى الرغم من غياب الديمقراطية في العديد من النقابات، قادرة على تشكيل هيكلية تأسيسية كافية لتعزيز مفهوم الاقتصاد التضامني وتوسيعه، ودعم الصمود لدى المجتمعات الفلسطينية

[1] **للتواصل**: طارق صادق ✉ tsadeq@birzeit.edu Sadeq

مقاومتهم للاستعمار ومصادرة الموارد. والنقابات العمالية هي شبكات لامركزية من العمال ذوي المصالح المشتركة الذين يناضلون في سبيل العدالة والإنصاف في بيئة عملهم. ويسعى مفهوم الاقتصاد التضامني، كما ذُكِرَ آنفاً، إلى تغيير مجمل المنظومة الاجتماعية والاقتصادية. ومع هيمنة النظام الاستعماري الاستيطاني على الاقتصاد الفلسطيني، لا يمكن وضع الاقتصاد التضامني في سياق تغيير المنظومة الاجتماعية والاقتصادية دون التطرق إلى مسألة المقاومة ضد السلطة الاستعمارية. وتُسْهِم هذه الورقة البحثية في تأطير مفهوم الاقتصاد المقاوم الذي طرحه دعنا (2014 و2020).

تحاول هذه الورقة البحثية، وبناء على المراجعة الشاملة للأدبيات والمقابلات مع ثلاث جمعيات تعاونية زراعية، وجمعيات تعاونية سكنية، ونقابات عمالية مستقلة، استقصاء الأسئلة البحثية، ومناقشة الاقتصاد التضامني بوصفه نموذجاً بديلاً يدعم الأشخاص الأضعف والأكثر هشاشة، ولكنه ينطوي أيضاً على المقاومة ضد السلطة الاستعمارية.

بدائل الرأسمالية العالمية أو الإصلاحات فيها

بعد إلغاء معظم اللوائح التنظيمية المالية في الولايات المتحدة، والتي كانت مصممة للتحكم بالمجازفة المفرطة في المؤسسات المالية، وبتأثير من المنافسة التي لا تخضع لأي قيود في القطاع المالي، بدأت البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بالانخراط في أنشطة ذات مخاطر متزايدة من أجل جني الأرباح، في حين بقيت أجور العاملين جامدة. وشملت أسواق العمل المرنة الاستعانة بالعمّال المؤقتين أو العرضيين، الأمر الذي قاد إلى تراجع الأمان الوظيفي، وإضعاف القدرة على المساومة، وهبوط الأجور (روزنبرغ، 2010).

لم تتدخل السياسة النقدية للبنوك المركزية في الاقتصادات الرأسمالية المهيمنة إلا من خلال زيادة أسعار الخصم على التمويل من أجل تخفيض التضخم خلال فترة التوسّع الاقتصادي، أو من خلال تقليل أسعار الخصم خلال فترات الركود. فالاحتياطي الفيدرالي الأميركي، على سبيل المثال، سعى إلى المحافظة على مستويات عالية من الاستهلاك عبر زيادة الإقراض بفوائد منخفضة، مع المحافظة على الأصول المضاربية في الأسواق المالية (أورهان غازي وسيدا إيريزاري، 2009). وكشفت أزمة جائحة كوفيد – 19، وما صاحبها من إقفال عام دام لفترة طويلة في العالم، عن الفخاخ الموجودة في بنية الاقتصاد العالمي، وعن فشل الاقتصادي النيوليبرالي. ففقد أنتجت الجائحة أعمق ركود في تاريخ الرأسمالية النيوليبرالية (روبيني، 2020). وأدت استراتيجيات الخصخصة التي شملت القطاع الصحي وجملة من القطاعات الأخرى إلى وضع الطبقة العاملة في حالة من عدم الاستقرار، لكنها أسهمت أيضاً في تحويل الحق في الحصول على الرعاية الصحية إلى خدمة مدفوعة. وفاقم غياب التخطيط المركزي على مستوى الدولة من عدم كفاية الخدمات الصحية (سعد – فيلهو 2020).

الأزمات الاقتصادية هي نذير للخطر الذي يحيق ببنية الاقتصاد. لكنها تمثّل فرصاً لإحداث تحوّل (كاوانو، 2009). ووفقاً لسعد – فيلهو، فإن الأزمة فرصة لليسار لكي يُعزز مفهوم البعد الجماعي للاقتصاد، ولكي يمهّد الطريق أمام بديل للنيوليبرالية.

قبل تناول الاقتصاد التضامني كمقاربة بديلة للنيوليبرالية، من المهم التشديد على الفروقات الموجودة بين بدائل الاقتصاد النيوليبرالي، والإصلاحات التي أُدْخِلَت عليه. فالبرامج الممولة من البنك الدولي تدعم التشاركية في اتخاذ القرارات، وبناء القدرات المحلية، وسيطرة المجتمع على الموارد (دينيرستاين 2010).

تؤدي هذه السياسات إلى تحويل الاقتصاد التضامني إلى أداة للحوكمة النيوليبرالية تروّج لها المؤسسات التنموية الدولية التي تشجّع على اللامركزية، والمشاريع متناهية الصغر، واستدامة المجتمعات. وعوضاً عن أن تمكّن هذه الأنواع من السياسات الاقتصاد التضامني من أن يتطور بحرّية، فإنها حرمت الاقتصاد التضامني من قدرته الكامنة على تحرير إرادة الناس. فسياسات اللامركزية تهدف إلى إعادة تأطير السياسات الاجتماعية بما

يتماشى والليبرالية المتمركزة حول السوق المحلية بعيداً عن السياسات المركزية للدولة. يشير فازكيز (2011) إلى أن هذه السياسات التي تحوّل الاقتصاد التضامني إلى مبادرات صغيرة لامركزية تنطوي ضمناً على قمع للبعد التحريري للاقتصاد التضامني، عوضاً عن أن تساعد في تمكين هذه الجوانب من الازدهار والتوسع.

شهدت التحليلات والتقييمات التي تناولت بدائل الرأسمالية توسّعاً في فترات ما بعد الأزمة. وضمن نموذج "التنمية البديلة"، يوفّر الاقتصاد التضامني نقداً للرؤية الليبرالية للتنمية، بما أنه يتبنى مبادئ الملكية الجماعية، وتوزّع الثروة بطريقة تلبّي احتياجات الناس عوضاً عن تلبية احتياجات رأس المال، وحرية التجمع واتخاذ القرارات باستقلال ذاتي (داتشو وغوجون 2012: 206 و208). يشجّع اقتصاد التضامن الاجتماعي البديل أشكال الإنتاج التعاونية، والتنمية المستدامة، والدعم الاقتصادي للمهمشين عبر توفير الأراضي والإسكان، وتمكين المرأة، وإحياء "كل ما هو محلي" (دي سوسا سانتوس ورودريغيز-غارافيتو 2006؛ إسكوبار 1992).

تحاجج كوانتو (2009) قائلة إن الاقتصاد التضامني، في حالة اقتصاد الولايات المتحدة، يؤمّن مخارج للتعافي في فترة ما بعد الأزمة، بعيداً عن تقلبات الدورة الاقتصادية. فالاقتصاد التضامني يُسْهِمُ في القضاء على المضاربة في قطاع الإسكان، وفي صعود الجمعيات الائتمانية المعنية بتطوير المجتمعات والتي توفّر التمويل عند الحاجة، وفي حماية البيئة والموارد الطبيعية، ما يمكّنه من توفير فرص عمل مستقر ولائق لأعداد كبيرة من الموظفين. ورغم وجود فروقات ملحوظة في مقاربة الاقتصاد التضامني في الدول المختلفة، إلا أن السمات المشتركة لاقتصاد التضامن الاجتماعي تتمحور حول القيم التالية: (1) التعاون والتبادل على حساب المنافسة المتفلتة من أي ضوابط؛ و(2) الديمقراطية الاقتصادية التي يكون الناس فيها هم من يعرّف الرفاهية الفردية والجماعية؛ و(3) النضالات في سبيل الإنصاف على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي والتي تحظى بالأولوية؛ و(4) المسؤولية عن العمل باتجاه ضمان الصحة البيئية، وإقامة علاقات مستدامة وقائمة على الاحترام مع المنظومة البيئية؛ و(5) الديمقراطية على جميع مستويات المجتمع، والمنظمات، والنقابات؛ وأخيراً، (6) التأكيد على التنوع والتعددية، والإيمان بالعمل الجماعي من أجل الحرية مع قبول جميع الاختلافات، ما يشجع على تحقيق أشكال مختلفة من التضامن في سياقات مختلفة (ميلر، 2009). ويُعدُّ الربط بين الأنشطة الإنتاجية والحاجات الاجتماعية، وليس بين الربحية والمصلحة الفردية، عنصراً جوهرياً من عناصر اقتصاد التضامن الاجتماعي. ويضمن هذا الربط استقرار الإنتاج، والرفاهية الجماعية، ووجود مسار بديل للوصول إلى التنمية المستدامة (داتشو وغوجون 2012).

يدرس أوتينغ، وفان ديك، وماثي (2014) مختلف منافع اقتصاد التضامن الاجتماعي وعيوبه. فمن جهة، هو يشجع على العمل الجماعي والأنشطة الاقتصادية المتجذرة في القيم الأخلاقية والمواطنة الفاعلة. ومن جهة أخرى، هو يتصف بمجموعة متنوعة من الضغوط، والمشاكل والمعضلات المتعلقة بالتنسيق، والتي تواجه اقتصاد التضامن الاجتماعي عندما يُطبَّق على نطاق واسع وعندما يتفاعل مع الأسواق. سنتطرق في قسم لاحق من هذه الورقة البحثية إلى طريقة بديلة لتوسيع نطاق الاقتصاد التضامني بهدف دعم صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته للاستعمار الاستيطاني.

بنية الاقتصاد الفلسطيني: الاستعمار والنيوليبرالية

تبنّت السلطة الفلسطينية وبإرشادات من صندوق النقد والبنك الدوليين سياسة تزيد من قدرة العاملين على الاقتراض من البنوك وغيرها من المؤسسات الائتمانية. وقد أطلق ترتير (2015 أ) على المقاربة النيوليبرالية التي انتهجها رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فيّاض خلال الفترة الواقعة بين 2008 و2012 اسم "الفياضية". وحاجج ترتير بأن "المقاربة الفياضية" الممولة من الولايات المتحدة قد أسست لنزعة تسلطية فلسطينية عبر توسيع الجهاز الأمني الفلسطيني وتفعيله وربطه بسياسة اقتصادية تهدف إلى زيادة مستوى الديون الخاصة. تسبب هذا النموذج النيوليبرالي بضرر هائل للمقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال. فمن جهة، قمع

الجهاز الأمني الموسع الذي ينسق مع قوات الاحتلال الإسرائيلي المقاومة ضد هذا الاحتلال. ومن جهة أخرى، أدى انتشار ظاهرة القروض الخاصة على نطاق واسع إلى تبعية العمال الفلسطينيين والأسر الفلسطينية للنظام النيوليبرالي، بحيث باتت قدرتهم على الاستهلاك والبقاء على قيد الحياة معتمدة على المواقف السياسية للسلطة الفلسطينية. واتضحت هشاشة هذا النظام خلال جائحة كوفيد – 19. فعلى سبيل المثال، ارتفع عدد الشيكات المرتجعة كنسبة من العدد الإجمالي للشيكات المودعة للتقاص في بنوك الضفة الغربية وغزة في أبريل 2020 من 11% إلى 40.7% (سلطة النقد الفلسطينية، 2020)، وهي تُعتبرُ مؤشراً على قدرة القطاع الخاص والأسر على سداد الديون الخاصة.

يتجاهل النموذج النيوليبرالي للاقتصاد الفلسطيني الاستعمار التاريخي في جميع المناطق الفلسطينية، بما في ذلك المناطق التي احتُلت في عام 1948، حيث إنه يستند إلى مقولة مفادها أن المشكلة الأساسية للاقتصاد الفلسطيني تكمن في القيود الإسرائيلية المفروضة على النشاط الاقتصادي في المنطقة (ج) (نيكسيك، وناصر الدين، وكالي، 2014). وهذا عنصر واحد فقط من عناصر التركيبة الاستعمارية الاستيطانية في فلسطين، ولا بد من وضعه ضمن سياق الإطار الأوسع للاستعمار، ومصادرة الأراضي، واستغلال العمّال الفلسطينيين في إنشاء المستوطنات بعد أن تعرّضوا للحرمان من مواردهم.

رغم أن حجم المساعدات الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزّة من بين الأعلى في الدول ذات الدخل المنخفض والنامية، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد منها 527 دولاراً أميركياً في 2016، إلا أن معدلات البطالة والفقر كانت عند مستويات مرتفعة فاقت 25% منذ عام 2000. وعلاوة على ما سبق، تبلغ نسبة العمال الفلسطينيين في المستوطنات الإسرائيلية وفي الأراضي المحتلة عام 1948 ما يقرب من 18% من العمال الفلسطينيين في الضفة الغربية، ومعظمهم يعملون في قطاعي الزراعة والإنشاءات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019). وقد فشل النموذج النيوليبرالي في معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما أنه كان يفصل المشاكل الاقتصادية عن سياقها الاستعماري وعن الصمود للفلسطينيين وعن مقاومتهم الشعبية.

إن استمرار الحالة الاستعمارية في فلسطين يُبقي الشعب الفلسطيني ضمن ربقة الفقر الآخذ بالاتساع. فوفقاً لتقديرات صادق ولوبرانو (2018)، أدى الجدار الذي أنشئ في الضفة الغربية إلى زيادة احتمال دخول الناس في حالة فقر بنسبة 18%، لكن النتيجة الأهم هي أن الجدار أسهم في حصول زيادة في احتمال الفقر المزمن بنسبة 53%. لذلك، فإن الجدار، والحواجز، ونظام الفصل والمصادرة الإسرائيلي برمّته يقود إلى تبعية الاقتصاد الفلسطيني الدائمة لمساعدات المانحين الدوليين، وتراخيص عمل العمال في المستوطنات الإسرائيلية، والقرارات الإسرائيلية بدفع مستحقات السلطة الفلسطينية من الضرائب الجمركية.

الاقتصاد التضامني: التنمية البديلة في عملية إعادة الإعمار

تحتاج الدول في مرحلة ما بعد النزاع إلى إعادة إعمار بنيتها التحتية واقتصادها. إضافة إلى ذلك، يجب على عملية إعادة الإعمار أن تعالج مسألة عدم المساواة في الفرص والوصول إلى الموارد. وفي عملية إعادة الإعمار، يُسْهِمُ الاقتصاد التعاوني والعدالة الاجتماعية في تمتين النسيج الاجتماعي من خلال تعزيز قيم التضامن عبر الدمج والتكامل الاقتصاديين. ويؤدي التنفيذ المناسب لإعادة الإعمار بوجود قيم التضامن إلى دعم التكامل الاجتماعي (دوريا أورزكو، 2018). وبالتالي، كانت خطوة فرض "ضريبة اجتماعية" مؤلفة من إسهامات أصحاب الدخل الأعلى في المجتمع في مرحلة ما بعد نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا ضرورية للمحافظة على ديمومة العدالة الاجتماعية وإنشاء آلية لإعادة توزيع الدخل على المدى البعيد (سيكينغز وناتراس، 2002).

تتبنّى رزم إعادة الإعمار المدعومة من الجهات المانحة في بلدان مرحلة ما بعد النزاع منهجية تكنوقراطية لمعالجة المشاكل السياسية والاقتصادية ضمن إطار رأسمالي. لكن تجاهل الحاجة إلى إعادة بناء رأس المال الاجتماعي ووضعه في سياقه يوسّع الفجوات بين الطبقات الاجتماعية. وكان فيرفيش (2011) قد طرح مستويات مختلفة لبناء سلسلة رأس المال الاجتماعي في اقتصادات مرحلة ما بعد النزاع. المستوى الأول هو ذاك المرتبط ببناء الروابط الاجتماعية بين الناس الذين يتمتعون بأوجه شبه اجتماعية؛ والثاني هو سد الفجوات بين المجموعات الاجتماعية المختلفة؛ والثالث هو ربط المجموعات بالموارد، بما في ذلك الموارد المادية والمالية. وإذا لم تتعامل المنهجية التكنوقراطية المدعومة من الجهات المانحة مع سلسلة التضامن، فإنها ستعقّد مهمة بناء التضامن بين المجموعات المختلفة وضمنها (كانديوتي، 2007). فعلى سبيل المثال، تحوّلت حقوق النساء في أفغانستان والعراق إلى ضحية للمناورات الجيوسياسية للقوى العالمية القوية، الأمر الذي زاد من إشكالية اتّباع سياسة مبدئية من التضامن مع الحركات النسائية (كانديوتي، 2007).

أدّت السياسة النيوليبرالية المتّبعة في التعامل مع الزراعة والقطاع الغذائي في دولة جنوب أفريقيا في مرحلة ما بعد نظام الأبارتهايد إلى عواقب وخيمة ومدمّرة. فقد قاد فقدان السيادة الغذائية إلى تحوّل جنوب أفريقيا من دولة مصدّرة إلى دولة مستوردة، ما تسبب في ترسّخ حالة عدم المساواة الغذائية ضمن صفوف المجموعات الاجتماعية في البلد (ساتغار، 2011).

تتصف إعادة الإعمار في فلسطين ببعد آخر يُضاف إلى البعدين المادي والاقتصادي. فالفلسطينيون يعتبرونها فعل مقاومة ضد استيطان الأراضي. وبالنسبة للفلسطينيين في القدس، إعادة إعمار المنازل المهدمة فعل احتجاج مكاني لإثبات حقوقهم بالسكن في مدينتهم ضد السياسة الاستعمارية الرامية إلى طردهم منها (بريفرمان، 2007). وبالمثل، تُعدّ إعادة فلاحة الأراضي الزراعية المدمرة فعل مقاومة يهدف إلى تأكيد حضور الشعب الفلسطيني على أرضه.

في سياق المقاومة، لا تُسهِم قيم التضامن في دعم التكامل الاجتماعي فحسب، وإنما تدعم أيضاً مقاومة جماعية وأكثر صموداً ضد الاستعمار. وبالتالي، فإن التأكيد على المستويات الثلاثة لسلسلة التضامن يضع المقاومة ضمن سياق جانبها المتعلق بالتضامن الاجتماعي. وتحتاج استراتيجية المقاومة الوطنية إلى التأكيد على الوصل بين الأشخاص الذين يواجهون سياسات الهدم ومصادرة الأراضي، ومد الجسور مع المجموعات الفلسطينية الأخرى، بما في ذلك المجموعات السياسية، من أجل بناء استراتيجية مقاومة وطنية، وربط الفلسطينيين بجميع الموارد المطلوبة لإعادة الإعمار والمحافظة على ديمومة حالة الصمود عبر تخصيص صندوق وطني لها.

النقابات العمالية، والنضالات، والاقتصاد التضامني

يتمثل التحدي الأول في بناء اقتصاد تضامني في بناء حالة تضامن متصاعدة من قاعدة الهرم إلى قمته. ويتطلب سد الفجوات بين المجموعات الاجتماعية المختلفة وجود تحركات شعبية ونضالات منظمة للمطالبة بالعدالة الاجتماعية. ولا يمكن للتحركات الشعبية أن تكون مرئية وفاعلة ما لم تتبن هذه الحركات التي تؤمن بالتحركات الشعبية والنضال من أجل العدالة الاجتماعية حالة التضامن تلك على نطاق واسع.

ثمة صلة قوية بين النضالات من أجل الإنتاج البديل، والتضامن العمالي، والنضالات ضد جميع أشكال الاضطهاد. فعلى سبيل المثال، أسهمت الحركات النسوية في إغناء النقاشات الدائرة بخصوص الاقتصادات البديلة في دول أميركا اللاتينية (دي سوسا سانتوس ورودريغيز – غارافيتو، 2005).

أحد الجوانب التحريرية لطرق الإنتاج الجماعي البديلة هو الديمقراطية الاقتصادية. وتعبير "الديمقراطية الاقتصادية" هو إحدى الميزات البديلة التي تحل مكان الاستبداد النيوليبرالي الذي تُعدُّ المصلحة الذاتية فيه معيار الإنتاج الوحيد. فالديمقراطية الاقتصادية لا تنطوي على قرارات إنتاج جماعية فحسب، وإنما تشمل أيضاً

الإدارة الديمقراطية وانتخاب لجان للإدارة. وفي الاقتصادات التي تحكمها أنظمة استبدادية، تمثّل منظمات المجتمع الأهلي، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والتعاونيات، والجمعيات، والنقابات العمالية مَخْرجاً لممارسة الديمقراطية وحرية التعبير.

خلال تسعينيات القرن العشرين، أنشأت المنظمة الأرجنتينية للعمّال العاطلين عن العمل، التي وُلِدَت من رحم سلسلة من الاحتجاجات، جمعيات تعاونية من خلال استعمال موارد الدولة للأغراض الجماعية. وما يميّز هذه التعاونيات هو هوية العاملين بوصفهم المالكين المشتركين لها وأعضاء في الإتحاد العام للنقابات. ويؤدّي هذا الاتحاد دوراً إشرافياً في هذه المجموعة من التعاونيات التي يُشار إليها اختصاراً باسم "آنتا". (دوبرسين، 2014). وتتشارك التعاونيات المنضوية ضمن "آنتا" بثلاثة عناصر جوهرية أساسية أسهمت في تقويتها ألا وهي: الإدارة الديمقراطية، والملكية المشتركة، وهويتهم كعمّال (داينرستاين، 2014).

وفقاً لماركس (1990)، فإن ثمة نزعتين متناقضتين يتصف بهما رأس المال: نزعة "إلى تقليل عدد العمّال الموظفين إلى الحد الأدنى"، ونزعة إلى "إنتاج أكبر كتلة ممكنة من القيمة الفائضة" (ماركس، 1990: 420). ويؤدي هذا التناقض إلى التدمير الدائم لسبل الإنتاج الرأسمالية وإعادة تكوينها.

> من سوء حظ العامل أنه رأسمال حي، وبالتالي رأسمال له احتياجات... وترتفع قيمة العامل كرأسمال طبقاً للعرض والطلب، وحتى من الناحية الجسدية فإن وجوده، أي حياته، كان ولا يزال يُنْظَر إليه كعرض لسلعة... حالما يخطر لرأس المال – بحكم الضرورة أو بمحض الاختيار – ألا يكون للعامل فإن العامل لا يعود موجوداً لذاته... وجود رأس المال هو وجوده وحياته...وهكذا فإن الاقتصاد السياسي لا يعترف بالعامل الذي لا يشتغل، بالإنسان العامل، طالما أنه موجود خارج علاقة العمل هذه. فالغشاش واللص والوغد والشحاذ والمتعطل والعامل المتضور التعس المجرم – هؤلاء أشخاص غير موجودين بالنسبة للاقتصاد السياسي وإنما هم موجودون في أعين أخرى هي أعين الأطباء والقضاة وحفّاري القبور.. (ماركس، 1992: 335).

أدى التدمير الدائم لقيمة عمل العاملين العاطلين عن العمل وحاجاتهم الاجتماعية إلى نشوء تحركات باتجاه إنتاج بديل ومبدأ بديل للتشارك بالقيمة. وكما ذكرنا سابقاً، فإن ثمة صلة وثيقة بين الإنتاج الجماعي، والتضامن العمالي، والنضالات ضد جميع أشكال الاضطهاد. وفي حالة منظمة "أنتا" الأرجنتينية، ارتبط نضال العمال العاطلين عن العمل في سبيل العدالة الاجتماعية بالتضامن العمالي الذي تمثّله النقابات العمالية. وأدى هذا الارتباط إلى النضال من أجل إنتاج جماعي بديل يستند إلى مبدأ التشارك بالقيمة عوضاً عن تدمير القيمة. ونتيجة لذلك، فإن الفرضية الرئيسة لهذا البحث هي أن النقابات العمالية تمثّل على ما يبدو بيئة خصبة لتعزيز الجمعيات التعاونية للعمال. بيد أن ذلك لا يجب أن يتجاهل مسائل الديمقراطية ضمن صفوف النقابات العمالية، وهي القادرة على بناء الثقة ضمن التعاونيات.

الاتحادات والنقابات العمالية الفلسطينية: التاريخ، والثقة، والديمقراطية، والتضامن من أجل الصمود

لا يمكن أن يُمحى من الذاكرة الفلسطينية أن اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في كانون الأول/ ديسمبر 1987 جاء على خلفية مقتل أربعة عمّال فلسطينيين في إسرائيل في حادث تصادم مع شاحنة تقل جنود إسرائيليين عائدين من غزة.

فمن جهة، كان التحدي الأساسي بالنسبة لغالبية العمال الفلسطينيين قبل اتفاقيات أوسلو هو مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وليس البرجوازية الفلسطينية. فجميع طبقات الشعب الفلسطيني كانت ترزح تحت احتلال متساوٍ من قوات الاحتلال الإسرائيلي (أوشر، 1995). ومن جهة أخرى، حصل انقسام بين صفوف النقابات العمالية الفلسطينية التي توزّع ولاؤها بين الفصائل السياسية، عوضاً عن أن تكون الانقسامات بين صفوفها

على أساس القطاعات التي تمثّلها. فعلى سبيل المثال، كان أسهل على معلّم مرتبط بفصيل يساري الانضمام إلى نقابة العاملين في الزراعة من الانضمام إلى نقابة للمعلمين. وأنشأت منظمة التحرير الفلسطينية اتحاداً يضم 150 نقابة فصائلية تنضوي تحت لواء "الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين". غير أن الهيئة الإدارية انقسمت بين الفصائل السياسية التي تنازعت على السلطة ضمن النقابات، بحيث تراجع النضال في سبيل حقوق العمال لتطغى عليه مصالح الفصائل في إدارة الاتحاد العام (سوفيتش، 2000).

بموجب البروتوكول الاقتصادي الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في باريس في أبريل/ نيسان 1994، تحصل السلطة الفلسطينية على 75% من جميع ضرائب العمال الفلسطينيين والمبالغ المستقطعة منهم لصالح الضمان الاجتماعي والتي تُدفع في إسرائيل. وينال الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين 1% من هذا المبلغ. ورغم إعلان الاتحاد التزامه الرسمي بالدعوة التي وجهها المجتمع المدني الفلسطيني إلى مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، إلا أن اجتماعات تطبيع عُقِدَت مع وفود من الهستدروت. ولا يتجاوز نضال الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في سبيل حقوق العمال الأجندة النيوليبرالية لكل من السلطة وأصحاب العمل الفلسطينيين. فعلى سبيل المثال، لم يلبّ قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني الذي وقّعه الرئيس الفلسطيني في 2016 بعد أن صيغ بالتنسيق مع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين حتى الحد الأدنى لتوقعات العاملين فيما يخص الضمان الاجتماعي، ونجحت الحركات العمالية المستقلة في وقف إنفاذ القانون.

وبدأت النقابات المستقلة بتنظيم نفسها كبديل عن الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين. وفي 2011، تأسس الاتحاد العام للنقابات العمالية المستقلة – فلسطين بهدف لم شمل النقابات المستقلة. ويتمثل هدف الاتحاد العام للنقابات العمالية المستقلة – فلسطين بتنسيق نضال النقابات في سبيل تحسين عملية إدماج العمال في الاتحادات، والدفاع عن حقوقهم.

وفي 2016 و2022، تعرّضت حركة المعلمين في الضفة الغربية وغزة والتي حاولت المطالبة بصرف علاوة غلاء المعيشة غير المدفوعة التي كانت قد وقّعت اتفاقيات بشأنها مع السلطة الفلسطينية للقمع على يد ذات السلطة، حيث اعتُقِل الناشطون، ونُصِبت الحواجز لمنع المعلمين من الانضمام إلى المظاهرات الحاشدة، في حين عوقب المضربون باقتطاع جزء من رواتبهم. وتعرّضت الحركة للإيقاف بموجب مرسوم من الرئيس الفلسطيني في 2016، ولكن بقرار لتنظيم انتخابات الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين. ولا تُسهِم هذه الحركات المستقلة في تعزيز النضال في سبيل الدفاع عن حقوق العمال فحسب، وإنما قد تساعد أيضاً في إضفاء الطابع الديمقراطي على عمليات نقابات منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة إحياء نشاط هذه النقابات. يؤمن الاتحاد العام للنقابات العمالية المستقلة – فلسطين بأن النضال من أجل حقوق العمال الفلسطينيين لا يمكن فصله عن النضال ضد الاحتلال وضد النموذج النيوليبرالي. فدور النقابات العمالية بوصفها مدافعة عن حقوق العمال يتمثل في النضال من أجل نموذج اقتصادي بديل، إضافة إلى النضال الوطني ضد الاستعمار.

سياق الاقتصاد التضامني الفلسطيني: الجمعيات التعاونية، والمجتمع المدني، والنقابات والاتحادات، والتمويل

على مدار تاريخ الفلسطينيين الطويل، كانت لديهم أشكال مختلفة من الاقتصاد التضامني. فالفلسطينيون كانوا يستعملون نظام تأجير الأراضي الزراعية على أساس اقتسام ثلث الإنتاج الزراعي مع مالك الأرض. ومثّل هذا النظام أداة هامة للفلاحين الفقراء الذين كانوا يفتقرون إلى ملكية الأراضي حيث إنه سمح لهم بالاستمرار في العمل. وفي الوقت ذاته، منح فرصة لملاك الأراضي لتحويل أراضيهم غير المحروثة إلى أراضٍ صالحة للزارعة. وعلاوة على ما سبق، لم يكن نظام التأجير يستند إلى مدفوعات نقدية، وإنما إلى نسبة من الإنتاج، كأسلوب لتقاسم المخاطر بين الملّاك والفلاحين.

في أواسط السبعينيات ومطلع الثمانينيات من القرن الماضي، أسست الفصائل السياسية الفلسطينية نقابات عمالية، ولجاناً طلابية، ولجاناً نسائية. وشكّلت هذه اللجان هيكلية للنضالات الجماعية.
على الرغم من تنازع الفصائل على السلطة ضمن النقابات العمالية، كما شرحنا سابقاً، إلا أن هذا الشكل من اللجان أنشأ شبكات منظمة ولامركزية للمقاومة، وتحويل قوة الناس إلى ممارسة يومية للمقاومة (طبر، 2013). وكانت قد أنشئت لجان للمقاومة الشعبية والتنظيم الجماهيري الفاعل خلال الانتفاضة الأولى، لكن نموذج اللجان كان قد تكثّف أيضاً باندلاع الانتفاضة (جان – كلاين، 2003).
في بداية الانتفاضة الأولى، انتشرت اللجان الشعبية التي كانت تعمل وفق هيكلية لامركزية. وقد وفّرت الدعم التعليمي الشعبي والجماهيري للطلاب عندما كانت المدارس مغلقة. وأسهمت التحركات الشعبية التضامنية، والأهم منها اللجان، في تقديم رؤية تنموية بديلة (طبر، 2013). كما أسهم النظام التقليدي لتأجير الأراضي، والمستند إلى تقاسم المحاصيل، في إتاحة الأراضي للتنمية الزراعية بواسطة اللجان الشعبية. وساعد الاكتفاء الذاتي، والعودة إلى الأرض، والتنمية الزراعية، والأمن الغذائي في إنشاء بنية اقتصادية مستقلة تتمتع بالاستقلال الذاتي وتعزيز الصمود الاقتصادي للشعب الفلسطيني.
مثّلت النقابات العمالية أرضية للنشاط الناضج، وعمل الفصائل، وتنظيم المقاومة (جان – كلاين، 2003). وانصبّ تركيز نشاط النقابات العمالية على المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، بما أنه الشغل الشاغل للشعب الفلسطيني، بمن فيه العمّال.
تعرّض نموذج اللجان الشعبية لنكسة كبيرة في نهاية الانتفاضة الأولى في مطلع تسعينيات القرن الماضي وبعد توقيع اتفاقيات أوسلو. فمن جهة، أخفق النظام اللامركزي في التنسيق عبر لجان المقاومة الشعبية بعد تراجع المقاومة الشعبية الوطنية. ومن جهة أخرى، تبنّت السلطة الفلسطينية، بعد تنصيبها في أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، النموذج النيوليبرالي وبدأت تجتذب الاستثمارات الكبيرة من الفلسطينيين في الشتات.
بعد مضي ثمانية وعشرين عاماً، بات النظام النيوليبرالي منتشراً في جميع قطاعات الاقتصاد الفلسطيني لصالح الاستعمار الإسرائيلي. وكان بروتوكول باريس الاقتصادي الموقّع في إطار اتفاقيات أوسلو قد منح الاقتصاد الإسرائيلي صلاحية السيطرة على جميع قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، بما في ذلك مدفوعات السلطة الفلسطينية إلى عمّال القطاع العام وبرامج الضمان الاجتماعي. وعوضاً عن أن يكون هذا الإطار إطاراً مؤقتاً لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، كما يقول المدافعون عن اتفاقيات أوسلو، فقد منح الاقتصاد الإسرائيلي سلطة الهيمنة على الاقتصاد الفلسطيني على المستويات كافة، وتطبيق السياسات الاستعمارية. أدى فرض سياق جديد لم يكن مبنياً على أساس علاقات التضامن التي كانت قائمة قبل إنشاء السلطة الفلسطينية، وحوّل جميع العلاقات والأنشطة الاقتصادية إلى مصالح فردية تهدف إلى تعزيز الأرباح إلى الحد الأقصى، إلى إخراج العلاقات الاقتصادية الفلسطينية من دائرة المقاومة ضد السياسة الاستعمارية الإسرائيلية. وعلاوة على ما سبق، كان المسؤولون الإسرائيليون والحكومة الأميركية الداعمة يتحدثون في السنوات القليلة الماضية عمّا يسمى خطط "السلام الاقتصادي"، لتحويل النضال التحرري الفلسطيني إلى نضال من أجل كسب العيش.
في خضمّ ترسيخ بروتوكول اقتصادي مهيمن على الاقتصاد الفلسطيني، حصل حراك هائل من الجهات المانحة التي استثمرت مبالغ طائلة في قطاع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية. فوفقاً لصبيح (2014)، انخرطت الجمعيات والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية في عملية تهدف إلى إضفاء الطابع الاحترافي على عملها لكي تكون قادرة على التنافس على الأموال التي يقدّمها المانحون الدوليون. وأدت هذه العملية إلى تحويل أعضاء الجمعيات الذين كانوا يعملون كمتطوعين إلى عمال مأجورين يبحثون عن مشاريع ممولة

دولياً لحماية رواتبهم. "يطيح تحويل هذا النظام إلى نظام عالمي باسم التنمية بالنظام الاجتماعي المحلي الراسخ (في فلسطين) ويطبّع النظام الذي يستند إلى اتفاقيات أوسلو وتدخّل الجهات المانحة" (صبيح، 2018). ووسط "مزادات التمويل" للمجتمع المدني الفلسطيني، والتي لم تستثنِ نظام الجمعيات التعاونية الحالي، ونظام السوق المحسن، أنشئت جمعيات تعاونية جديدة لتستفيد من مساعدات المانحين. لم يكن العديد من هذه الجمعيات التعاونية موجوداً في الحقيقة، أو، على الأقل، لم يكن قد أنشئ ليتحول إلى تعاونيات دائمة. وضمن هذا السياق، وجدت الجمعيات التعاونية "الحقيقية" والنشطة نفسها بحاجة إلى تبرير وجودها وإلى إظهار قدر من الاحترافية المنفصلة عن أي سياق سياسي.

أشارت الجمعيات التعاونية التي شاركت في مقابلات هذا البحث إلى ثلاثة تحديات رئيسة تواجه التعاونيات في الضفة الغربية. التحدي الأول هو الثقة بين أعضاء التعاونيات الذين يحتاجون إلى الشفافية في إدارة هذه الجمعيات في ظل ظهور تعاونيات وهمية وفي ضوء عدد من حالات الفساد التي سُجّلت في بعض التعاونيات. التحدي الثاني هو ضعف مشاركة الأعضاء في الاجتماعات. ففي معظم الاجتماعات التي اقتضت الضرورة اتخاذ قرارات هامة فيها، لم تتجاوز نسبة الحضور 10% من الأعضاء. يؤدي ذلك الوضع إلى تأجيل الإدارة لعملية اتخاذ القرارات. وأشارت الجمعيات التعاونية الزراعية إلى أنها تواجه تحدياً في تسويق منتجاتها. فقد اقترح تجّار الجملة شراء المنتجات بأسعار غير عادلة. وقال أحد أعضاء هذه الجمعيات التعاونية: "اضطررنا إلى تنظيم أنفسنا والنضال ضد استغلال تجّار الجملة". وأضافت إحدى السيدات الأعضاء في تعاونية نسائية قائلة: "في بداية عملنا، اتجهنا مباشرة إلى التعامل مع متاجر التجزئة عندما عرض تجّار الجملة علينا أسعاراً زهيدة. كان الأمر مُتعِباً لنا، وعندما بدأ النجاح يحالفنا عرض علينا تجّار الجملة وقتها أسعاراً أفضل". وأسهمت بعض مبادرات المجتمع المدني، مثل مبادرة "مركز الفن الشعبي" لمساعدة بائعي البطيخ خلال صيف عام 2020، في مساعدة التعاونيات على أن تشتهر في الأوساط العامة، لكن هذه المبادرات ليست دائمة. ومن الأقنية العادلة والمفيدة لتسويق منتجات التعاونيات شركات التجارة العادلة، وإحداها هي مؤسسة "عدل"[2] المعنية بضمان التجارة العادلة والتي تعمل بشكل دائم مع 12 تعاونية وجمعية نسائية، بما في ذلك الجمعيات التعاونية الزراعية ومراكز تصنيع الغذاء.

كانت الغاية من الإطار القانوني للعمل التعاوني تسهيل عمل الجمعيات التعاونية وإنشائها. بيد أن قانون الجمعيات التعاونية المعدّل الصادر عن السلطة الفلسطينية في 2017 يتضمن مسائل غير واضحة قد تشكّل عائقاً أمام التعاونيات. فقد منح القانون سلطة التنظيم والإشراف إلى "هيئة العمل التعاوني". وزير العمل هو من يرشح رئيس مجلس إدارة الهيئة مباشرة. ثلاثة فقط من الأعضاء التسعة يمثلون الاتحادات التعاونية، إضافة إلى ممثل للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، وممثل لاتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية، وأربعة ممثلين للوزارات المعنية. وتُعد هذه التركيبة مثيرة للجدل بما أن نصف الأعضاء ترشحهم الحكومة. وبالتالي، فإن القرارات التي يتخذها مجلس إدارة الهيئة يمكن أن تتأثر بالنيات السياسية للحكومة، ما يشكل عائقاً أمام عمل الجمعيات التعاونية في صياغة نموذج اقتصادي بديل. ويُخضِع القانون أي تمويل للعمل التعاوني لموافقة مجلس إدارة "هيئة العمل التعاوني". يمكن لهذا التشريع أن يقلل من عدد الجمعيات التعاونية الوهمية التي يقتصر دورها على جميع التمويل، لكنه يمكن أن يتحكم أيضاً بموارد أي جمعيات تعاونية، وقد يحد من استقلاليتها. (معهد الأبحاث التطبيقية – أريج، 2020). وفي أعقاب الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس، تعرّضت عدة اتحادات وجمعيات تعاونية إلى الإغلاق على يد حكومة السلطة الفلسطينية بسبب ارتباطها بأحزاب المعارضة وذلك باستخدام القيود المفروضة على التمويل التي ينص عليها القانون. والقضية الأهم التي تشغل البال هي غياب المعايير الواضحة في عملية إنفاذ القانون. فعلى سبيل

[2] راجعوا: https://www.adelfairtrade.com/

المثال، يتمتع مجلس إدارة "هيئة العمل التعاوني" بصلاحية حل الجمعيات القائمة، دون وجود معيار واضح يحدد شروط ذلك، في حين أن حل أي جمعية قائمة يجب أن يستند إلى حكم قضائي لا يستند إلى رأي مجلس الإدارة. ويمكن لمجلس الإدارة نقل قضايا التعاونيات والجمعيات غير القانونية إلى النظام القضائي، لكنه لا يستطيع البت فيها.

لا يسمح القانون بوجود أكثر من جمعية مركزية من نفس النوع في ذات القطاع في المحافظة الواحدة. من جهة، يشجّع هذا الشرط على النهج التعاوني ضمن المحافظة الواحدة، ولكن من جهة أخرى، يمكن تأسيس جمعيات تعاونية عائلية، وبالتالي منع دخول أعضاء آخرين. ورغم أن القانون لا يسمح بتسجيل جمعيات تعاونية ينتمي أفرادها إلى العائلة ذاتها، إلا أنه ليست هناك متابعة لآليات الانضمام إلى عضوية الجمعيات التعاونية. ووفقاً لاتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية، فإن عضوية الجمعيات التعاونية في العديد من القرى تقتصر على الأقارب ضمن العائلات الموسعة، وخاصة أن الألقاب العائلية يمكن أن تكون مختلفة ضمن العائلة الموسّعة ذاتها.

تشكّل جمعيات الإسكان التعاوني ما يقرب من ثلث الجمعيات التعاونية المسجلة والنشطة. وكان معظم جمعيات الإسكان التعاوني قد تأسس على يد النقابات العمالية من أجل توفير مساكن لائقة ورخيصة لعمال الطبقة الوسطى. ويتمثل المفهوم الأساسي لجمعية الإسكان التعاوني في حصول جميع الأعضاء على وحدات سكنية متشابهة ومتكافئة لا يبدو من خلالها أن هناك لامساواة واضحة بين الأعضاء. تواجه جمعيات الإسكان التعاوني ثلاثة تحديات أساسية. التحدي الأول هو وجود ثقة بين الأعضاء، وإن كان بالإمكان تحقيق ذلك عبر الشفافية والمساءلة. التحدي الثاني هو العثور على تصميم مشترك للمنازل يلبّي احتياجات الأعضاء. أما التحدي الثالث فيتمثل في كيفية وصل هذه المنازل بشبكات البنية التحتية، مثل المياه، والكهرباء، والطرقات. وتواجه جمعيات الإسكان التعاوني الجديدة مصاعب متزايدة في العثور على أراض كبيرة المساحة بأسعار معقولة، نظراً للقيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على البناء في المنطقة (ج) في الضفة الغربية، والتي تخضع للسيطرة الكاملة للسلطة الاستعمارية الإسرائيلية. وتتمثل ميزة جمعيات الإسكان التعاوني في تقاسم عدد كبير من الأعضاء للتكاليف الثابتة للبنية التحتية، ما يؤدي إلى تخفيض التكلفة الإجمالية للإسكان. وعلاوة على ما سبق، تستفيد البلدات الصغيرة التي تنشأ فيها جمعيات الإسكان التعاوني الجديدة من تطوير البنية التحتية المحلية.

في ضوء التحديات التي تواجه الاقتصاد التضامني في البيئة المحيطة، وفي ضوء قصص نجاح الجمعيات التعاونية، فإن هناك ثلاثة عوامل أساسية تتسبب بنجاح التعاونيات. العامل الأول هو الثقة التي يمكن ضمانها من خلال الديمقراطية، والاستقلالية، والشفافية. العامل الثاني هو رأس المال الاجتماعي الذي يكون موجوداً عندما تكون هناك مجموعة من الأشخاص الذين يتشاركون بذات الهموم والأهداف. العامل الثالث هو القدرة والإمكانية والاستعداد لخوض النضال ضد أي عقبات أو إساءات. وأكثر هيكلية تتمتع بهذه العوامل الثلاثة هي النقابات العمالية، بما أنها تمثّل مجموعة من الأعضاء ذوي الهموم المشتركة الذين يناضلون ضد ظروف العمل والمعيشة غير العادلة، إضافة إلى نضالهم الوطني ضد الاستعمارية الإسرائيلية. وكما ناقشنا سابقاً، فإن التضامن العمالي يرتبط بالسعي إلى أشكال بديلة للإنتاج الجماعي. بيد أن مسألة الديمقراطية ما تزال قضية مثيرة للجدل، وتحديداً ضمن صفوف نقابات منظمة التحرير الفلسطينية.

ووفقاً للنقابات الفلسطينية التي شاركت في المقابلات الخاصة بالبحث، فإن بلوغ نضال النقابات للنتيجة المرجوة رهن بالديمقراطية ضمن صفوفها ولن يُكتب له النجاح دونها. وإضافة إلى ذلك، تَعززَ نجاحُ الاتحادات التعاونيات بسبب الإدارة الديمقراطية والشفافة للتعاونيات على يد لجان مستقلة عن إدارة النقابات. العديد من الاتحادات التعاونية هو جمعيات إسكان تعاوني. وبما أن المساكن هي استثمار بعيد المدى من الموظفين من أجل الحصول على مسكن لائق ومشابه لمساكن الآخرين ومكافئ له، فإنهم يميلون عادة إلى المشاركة

في إدارة الجمعيات التعاونية. وتُعدُّ الانتخابات المنتظمة، والكشوف المالية الواضحة، والإشراف على الاتحادات العوامل الأساسية التي تكمن وراء نجاح اتحادات جمعيات الإسكان التعاوني. وهي تمثل نجاح مفهوم الاقتصاد التضامني في فلسطين. إحدى الجمعيات التعاونية التي قابلناها هي صندوق التوفير الخاص بأعضاء نقابة العاملين في جامعة بيرزيت والذي كانت النقابة قد أسسته لتعزيز التضامن الاجتماعي بين صفوف الموظفين. وكان صندوق التوفير هذا قد أنشئ قبل 30 عاماً ويقوم على فكرة جمع مساهمات بسيطة من الموظفين (ما يعادل 5 دولارات أميركية شهرياً). أما اليوم، فيبلغ حجم الودائع الإجمالية في صندوق التوفير 2.5 مليون دولار أميركي من 600 عضو وهو يوفّر ما يقرب من 1.5 مليون دولار من القروض إلى الأعضاء الذين يحتاجون إلى تمويل. وخلافاً لما هو عليه حال القروض المصرفية، فإن أعضاء صندوق التوفير يستطيعون الحصول على قرض بلا فائدة يُسدد على مدار 50 شهراً. وثمة قيود مفروضة على القيمة القصوى للقرض والحد الأدنى للمدة التي تفصل بين قرضين لكل عضو من أجل المحافظة على استدامة الصندوق والحيلولة دون استعمال أي قروض للمضاربة.

الاقتصاد التضامني كشكل من أشكال المقاومة: تعزيز الأواصر وبناء الجسور

أدى فشل النظام الاقتصادي النيوليبرالي، المترافق بالفشل السياسي لما يُسمّى "عملية السلام" في الضفة الغربية وغزة، إلى نقاش بين الباحثين بخصوص النظام الاقتصادي المطلوب ضمن سياق استعماري. وطُرِحت مقاربة جديدة هي "الاقتصاد المقاوم" (دعنا، 2014؛ وترتير 2015 ب؛ وعرفة، 2018). وبعيداً عن ذاكرة لجان المقاومة خلال الانتفاضة الأولى، فإن مفهوم هذه المقاربة انتقل بين الاقتصاد التضامني والاقتصاد التشاركي، دون صياغة مفهوم للاقتصاد السياسي للمقاومة. وطرح دعنا (2020) مفهوماً ملموساً للاقتصاد المقاوم، وهو تحديداً الاقتصاد المحلي الذي يلبي الاحتياجات المحلية في ظل الاستعمار الإسرائيلي، وهو اقتصاد تضميني له غايات تتمثل في إعادة رسم ملامح النظام الاجتماعي والتسبب بالضرر الاقتصادي والعبء المالي للسلطة الاستعمارية. ومن هنا، فإن الاقتصاد المقاوم ليس مجرد عملية تعزز الأفعال الجماعية، وإنما هو أيضاً محصلة للأفعال الجماعية. ويشمل الاقتصاد المقاوم أنماطاً من الإنتاج الجماعي المحلي، إضافة إلى أفعال مقاومة ضد السلطة الاستعمارية والتبعية الاقتصادية المفروضة.

يقوم مفهوم الاقتصاد المقاوم الذي طرحه دعنا (2020) على تعزيز الأواصر بين المناطق المحلية لتتلاحم حول أفعال جماعية وأفعال مقاومة. لكن مد الجسور بين الأطراف المختلفة، وبين المناطق المحلية المختلفة، والفئات الاجتماعية المختلفة غير قائم في هذا السياق. ففي ضوء حالة الضعف التي أصابت الفصائل السياسية الفلسطينية والمجتمع المدني الممول من الجهات المانحة، يظل من غير الواضح ما إذا كان بالإمكان ضمان تآزر جهود الإنتاج الجماعي المحلي والمقاومة الجماعية المحلية لتتحول إلى حركة سياسية قوية. فقد فشل الاقتصاد المقاوم المشابه الذي ساد خلال الانتفاضة الأولى بسبب غياب التنسيق بين الفصائل السياسية وبين لجان المقاومة الشعبية المحلية. وثمة حاجة إلى إطار وطني يوفّر التنسيق الضروري ويمد الجسور اللازمة بين الأنشطة المتفرقة. ومجدداً، تمثّل النقابات والاتحادات الديمقراطية إطاراً محتملاً للجهود والمقاومة الجماعيين. وتُعدُّ النقابات والاتحادات أصلاً مساحة للفعل والنضال الجماعيين، اللذين يتخذان طابعاً محلياً في مناطق أو مشاريع محددة، لكنها تمتلك كياناً للتنسيق أيضاً. ويمكن للنقابات العمالية أن تشكل بنية أو هيكلية تأسيسية للتضامن والاقتصاد المقاوم، بما يسمح للهيكليات والبنى الأخرى بالانضمام إليها، والسير على خطاها، وتطوير العملية.

الخلاصات

بات الاقتصاد التضامني مفهوماً أساسياً في الاهتمام المتنامي باستكشاف مقاربات بديلة للرأسمالية. ولا يغفل النقاش الدائر بخصوص العملية التي يتبناها هذا المفهوم وإطاره عن حقيقة أن اقتصاد التضامن الاجتماعي هو اقتصاد تضميني يساعد الفئات الاجتماعية الأضعف على البقاء في حالة نشاط.

سلّط إخفاق النموذج الاقتصادي الرأسمالي في ظل استعمار فلسطين الضوء على ضرورة مناقشة الأنظمة الاقتصادية البديلة. وبالنسبة لاقتصاد يعيش تحت نير استعمار استيطاني يسعى إلى استعمار الأرض وفرض التبعية الاقتصادية، لا بد من تبنّي مفهومي التضامن والمقاومة معاً كلما كانت هناك محاولة للبحث عن نماذج اقتصادية بديلة. وسلّط الاقتصاد التضامني الفلسطيني، الذي نوقش أعلاه، الضوء على التحديات المتصلة بالثقة والمشاركة، والمرتبطة أيضاً بالعلاقة مع الحكومة ضمن قانون الجمعيات التعاونية.

تتقدم هذه الورقة البحثية باقتراح مفاده أن النقابات والاتحادات يمكن أن تشكل هيكلية أو بنية تأسيسية للاقتصاد التضامني والاقتصاد المقاوم. والنقابات والاتحادات هي مساحات للأفعال الجماعية والمقاومة ضد كل من الاستعمار والرأسمالية. وبالتالي، لا بد من انتهاج مقاربة تحريرية تتطرق إلى مسائل التضمين الاجتماعي في أوساط جميع الفئات السكانية، بما في ذلك بعض النقابات والاتحادات التي اقتصرت حصرياً على فئة كبيرة من العمال في حقبة ما بعد اتفاق أوسلو. ولا بد من معالجة مسألة الديمقراطية ضمن النقابات والاتحادات، ولا بد لهذه المعالجة أن تنطلق.

كلمات شكر

هذه الورقة البحثية هي جزء من مشروع "معرفة الحرب" (الإنتاج المعرفي في زمن الحرب واللجوء – تطوير أسس مشتركة للبحوث المرتبطة بسوريا) الممول من الوكالة النمساوية للتنمية. أنتجت هذه الورقة البحثية ضمن مركز دراسات التنمية في جامعة بيرزيت، الشريك الفلسطيني في المشروع. وأود أن أتقدّم بالشكر إلى اتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية في فلسطين، ونقابة أساتذة وموظفي جامعة بيرزيت على المعلومات التي وفّراها.

ملاحظات حول المساهم

طارق صادق هو أستاذ مساعد في دائرة الاقتصاد بجامعة بيرزيت في فلسطين.

المراجع

Applied Research Institute – ARIJ (25th August 2020). Analysis of the legal environment and its impact on enforcing cooperatives. Online workshop, recording. Retrieved December 16, 2020, from https://www.facebook.com/141486365864988/videos/663371311247565

Arafeh, N. (2018). "Resistance economy": A new buzzword? *Journal für Entwicklungspolitik*, 34 (1), 91-102.

Braverman, I. (2007). Powers of Illegality: House Demolitions and Resistance in East Jerusalem. *Law & Social Inquiry*, 32 (2), 333-372.

Dacheaux, E. and Goujon, D. (2012). *The Solidarity Economy: An Alternative Development Strategy?* Open Forum, UNESCO. Oxford: Blackwell.

Dana, T. (2014). A resistance economy: What is it and can it provide an alternative? (PAL Papers Series). Rosa Luxemburg Stiftung. Retrieved November 12, 2020, from http://rosaluxemburg.ps/wp-content/uploads/2015/03/Rosa-Luxemburg-Articles-English-A-Resistance-Economy.pdf

Dana, T. (2020). Localising the Economy as a Resistance Response: A Contribution to the "Resistance Economy" Debate in the Occupied Palestinian Territories. *Journal of Peacebuilding & Development*, 1 – 13, DOI: 10.1177/1542316620925274.

De Sousa Santos, B. and Rodríguez-Garavito, A. (2006). Introduction: Expanding the Economic Canon and Searching for Alternatives to Neoliberal Globalization. In De Sousa Santos, B (Ed.). *Another Production is Possible: Beyond the Capitalist Canon*. Verso Books: London and New York City.

Dinerstein, A. C. (2014). *The Hidden side of Social and Solidarity Economy: Social Movements and the 'Translation' of SSE into Policy (Latin America).* Occasional Paper 9, Potential and Limits of Social and Solidarity Economy. Geneva: UNRISD

Dobrusin, B. (2014, January 20). Workers' cooperatives in Argentina: The self-administered workers' association, ILO meeting document. Retrieved December 16, 2020, from https://www.ilo.org/global/docs/WCMS_234167/lang--en/index.htm

Doria Orozco, T. (2018). Cooperativism and social justice for the post-conflict: Integration from the solidarity economy for the generation of peace territories starting from the regions. *Cooperativismo & Desarrollo,* 26 (112).

Escobar, A. (1992). Imagining a Post-Development Era? Critical Thought, Development and Social Movements. *Social Text,* 31/32, 20-56.

Jean-Klein, I. (2003). Into Committees, out of the House? Familiar Forms in the Organization of Palestinian Committee Activism during the First Intifada. *American Ethnologist*, 30 (4), 556-577.

Kandiyoti, D. (2007). Between the Hammer and Anvil: post-conflict reconstruction, Islam and women's rights. *Third World Quarterly*, 28 (3), 503-517.

Kawano, E. (2009). Crisis and Opportunity: The Emerging Solidarity Economy Movement. In Kawamo, E., Masterson, T. N. & Teller-Elsberg, J. (Eds.). *Social Solidarity Economy I: Building Alternatives for People and Planet*. Amherst: Center for Popular Economics, University of Massachusetts Amherst.

Marx, K. (1992). Economic and Philosophical Manuscripts. In *Early Writings*. London: Penguin, 279-400.

Marx, K. (1990). *Capital*, Volume I. London: Penguin.

Miller, E. (2009). Solidarity Economy: Key Concepts and Issues. In Kawamo, E., Masterson, T. N., & Teller-Elsberg, J. (Eds.). *Social Solidarity Economy I: Building Alternatives for People and Planet.* Amherst: Center for Popular Economics, University of Massachusetts Amherst.

Niksic, O., Nasser Eddin, N. & Cali, M. (2014). Area C and the Future of the Palestinian Economy. World Bank Studies. Washington, DC: World Bank. DOI:10.1596/978-1-4648-0193-8.

Orhangazi, O. and Seda-Irizarry, I.J. (2009). The Role of Finance in the Latest Capitalist Downturn. In Kawamo, E., Masterson, T. N. & Teller-Elsberg, J. (Eds.). *Social Solidarity Economy I: Building Alternatives for People and Planet*. Amherst: Center for Popular Economics, University of Massachusetts Amherst.

Palestinian Central Bureau of Statistics, PCBS (2019). Palestinian Labor Force Survey 2018 Annual Report. Ramallah, Palestine.

Palestinian Monetary Authority – PMA (2020). Monthly and Quarterly Data. Retrieved December 16, 2020, from https://www.pma.ps/en/Statistics//MonthlyandQuarterlyData.

Roubini, N (2020, March 25). *Coronavirus pandemic has delivered the fastest, deepest economic shock in history.* In The Guardian. Retrieved December 16, 2020, from https://www.theguardian.com/business/2020/mar/25/coronavirus-pandemic-has-delivered-the-fastest-deepest-economic-shock-in-history

Saad-Filho, A. (2020). From COVID 19 to the End of Neoliberalism. *Critical Sociology*, 46(4-5), 477-485.

Sadeq, T. and Lubrano, M. (2018). The Wall's Impact in the Occupied West Bank: A Bayesian Approach to Poverty Dynamics Using Repeated Cross-Sections. *Econometrics*, 6 (29), 243-266.

Satgar, V. (2011). Challenging the Globalized Agro-Food Complex: Farming Cooperatives and the Emerging Solidarity Economy Alternative in South Africa. *The Journal of Labor and Society*, 14 (2), 177-190.

Sbeih, S. (2014). *La « professionnalisation » des ONG en Palestine : entre pression des bailleurs de fonds et logique d'engagement*. Thèse de doctorat. Guyancourt: Université de Versailles St-Quentin-En-Yvelines.

Sbeih, S. (2018). Collective development projects in Palestine: Propagation of the neoliberal vulgate and normalisation of domination. Civil Society Review, Lebanon support. Hal Archives Ouvertes hal-01899526. Retrieved December 16, 2020, from https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01899526/document

Seekings, J. and Nattrass, N. (2002). Class, Distribution and Redistribution in Post-Apartheid South Africa. *Transformation*, 50, 1-30.

Sovich, N. (2000). Palestinian Trade Unions. *Journal of Palestine Studies*, 29 (4), 66-79.

Tabar, L. (2013). *People's Power: Lessons from the First Intifada*. Birzeit: Center for Development Studies, Birzeit University.

Tartir, A. (2015a). Securitised development and Palestinian authoritarianism under Fayyadism. *Conflict, Security Development*, 15 (5), 479- 502.

Tartir, A. (2015b). Contentious economics in occupied Palestine. In Gerges, F. A. (Ed.). *Contentious Politics in the Middle East. Popular Resistance and Marginalized Activism beyond the Arab Uprisings.* London: Palgrave Macmillan, 469-499.

Usher, G. (1995). Palestinian Trade Unions and the Struggle for Independence. *Middle East Report*, 194/195, 20-24.

Utting, P.; van Dijk, N.; & Matheï, M. A. (2014). Social and solidarity economy: Is there a new economy in the making? Occasional Paper 10, Potential and Limits of Social and Solidarity Economy. Geneva: UNRISD

Vázquez, R. (2011). Translation as Erasure: Thoughts on Modernity's Epistemic Violence. *Journal of Historical Sociology,* 24, 27-44.

Vervisch, T. (2011). The solidarity chain: post-conflict reconstruction and social capital building on three Burundian hillsides. *Journal of Eastern African Studies*, 5 (1), 24-41.